استراتيجية الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب والتطرف وتأثيرها على الأمن الإنساني في العمق العربي الأفريقي
دراسة حالة الصومال

د.عبدالقادر غولني *

مستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع « استراتيجية الأمن الفكري لمواجهة الغلو والتطرف والعنف والإرهاب في العمق الإستراتيجي العربي الأفريقي، وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة الصومال في الفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٢٣م، والتي لها امتدادات مؤثرة في هذا العمق. وتأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها لظاهرة التطرف والارهاب في الصومال التي أخذت أبعاداً وأشكالاً عميقة في التجذر، واستعصت على الدراسات والأبحاث، وبالذات الوقوف عند غياب السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فرص للحل. وعليه فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي ساهمت في انتشار الإرهاب والتطرف وحركاته كنشأة حركة متشددة مثل «الشباب المجاهدين»، وارتباطها بلوبي الحركات المشابهة في العمق العربي عموما والعربي الأفريقي على وجه الخصوص، برغم أن المجتمع العربي والذي يعتبر الصومال واحدا منه يتميز بمجتمع يتمتع أهله بالسلم الأهلي والتجانس الثقافي، والحالة الصومالية أكثر خصوصية وذلك بتميزها بوحدة الدين واللغة، كما تسعى الدراسة أيضاً بشكل عام إلى تسليط الضوء على الأمن الفكري وفق رؤية متكاملة ووعي بمتطلبات المرحلة الراهنة لمواجهة التطرف والغلو والارهاب من خلال وضع استراتيجية للأمن الفكري في الصومال، والتي من الممكن تطبيقها على حالات عربية مشابهة. وتتمحور مشكلة الدراسة في تغلغل الحركات الإرهابية والمتطرفة وسيطرتها على الصومال وتواصلها وتداخلها مع حركات العمق العربي الأفريقي بل والعالمي الأمر الذي أدى إلى انتشار وتجذر الإرهاب والتطرف رأسياً وأفقياً، ومن ثمّ شيوع وتبني الفكر المتطرف والإرهابي في أوساط المجتمع الصومالي وبعض من دول الجوار العربي والأفريقي، كل ذلك في إطار الارتباط بتنظيم القاعدة. وهذا يقودنا إلى

* جامعة الإمام الشافعي/ الصومال – مقديشو
guulsom2018@gmail.com

طرح تساؤل مؤداه: **إلى أي مدى يمكن وضع استراتيجية أمني فكري لمواجهة التطرف والإرهاب في الصومال وامتداداته الآفروعربية؟**. واعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة (الصومال والعمق العربي الأفريقي) و استخدام أدوات كالملاحظة والمقابلات كدراسة ميدانية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية للأمن الفكري تعمل على معالجة جذور الفكر المتطرف والارهابي في الصومال خاصة تلك التي تتبناها حركة الشباب المجاهدين في أوساط المجتمع الصومالي وجواره العربي والافريقي.

مقدمة

يعتبر الأمن الفكري فرع وجزء من مشتملات الأمن الإنساني، وواحداً من بين أهمّ الموضوعات التي تشغل كافة الأوساط العامة والمختصة، المحلية منها والإقليمية والدولية، وتمس حياتهم واستقرارهم بصورة تدعو إلى القلق والخوف، ولعل هذا ما جعل الأمن الفكري من أهم أنواع الأمن الإنساني، بل وأخطرها، لما له من صلة متينة بحياة الإنسان ووجوده.

فالإنسانية بكل هوياتها وثقافاتها مواجهة بتحدي حماية فكرها وثقافتها وهويتها ومعتقداتها، وفي هذا السياق لا شك أنّ الصومال –اليوم- كغيره من الدول يتعرض لأخطار ومهددات أمنية فكرية عديدة، تؤثر على المعتقدات والقيم والأصول الثقافية التي عرفها المجتمع الصومالي ، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف والانحراف الفكري. و لعل هذا ما كان دافعاً للإهتمام بالصومال من منظور «الأمن الفكري» كجزء رئيس من مفهوم الأمن الإنساني بمفهومه العام.

يبدو من خلال المتابعة والملاحظة في البيئة الإقليمية والتي ينتمي اليها الصومال ويتداخل معها بعمقه العربي الأفريقي قد أخذ يعاني من غياب وانعدام الإهتمام بالأمن الفكري – بمفهومه الشامل – كفكر إنساني يواجه الإنحراف الفكري، ويحافظ على سلامة الفرد والمجتمع من الإتجاهات الفكرية المُضللة، ويتصدى للاتجاهات الفكرية المخربة.

وتبدو أبرز القضايا الأمنية المعاصرة المتصلة بظواهر الإرهاب والتطرف هو ظهور تنظيمات عقائدية أصولية متطرفة تعمل على توظيف الدين لإنتاج فقه يحتوي كل المبررات والمسوغات التي تشرعن وتحلل الإرهاب والتطرف والغلو بكافة وسائله وأساليبه التي تقوم على القتل والتفجير لتحقيق مصالحها الدنيوية بغطاء ومظلة دينية.

ومن أوضح وأكبر الشواهد والحالات التي تجسد هذا النوع من التنظيمات الإرهابية هو "حركة الشباب المجاهدين" في الصومال التي ترتبط بأصولها التنظيمية والفكرية والعقائدية بالتنظيم الدولي "القاعدة".

وبرغم وحدة التوجه في التفكير لكافة

التنظيمات الإرهابية عالمياً، إلا أنه لكل تنظيم خصوصيته النابعة من خصوصية بيئة ونشأته، فحركة الشباب المجاهدين نشأت في بيئة صومالية آفروعربية وليست بعيدة عن البيئة الشرق أوسطية، حيث تشكلت وولدت فكرياً من رحم الجماعات والحركات الإسلامية في الصومال ذات التوجهات الأصولية الوهابية والجهادية والإخوانية، بعيداً عن أي رقابة أو تأمين لمسألة حماية وتحصين التوجهات الفكرية والايديولوجية من قبل الصومال نتيجة لانهيار الدولة و وتفكك نسيج المجتمع الصومالي.

لذلك يبدو أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين وجود استراتيجية للأمن الفكري وطبيعة وشكل الحالة التي تكون عليها ظاهرتي التطرف والإرهاب، حيث يؤدي انعدام أو قلة الاهتمام بمطلوبات الأمن الفكري إلى انتشار وتفاقم عمليات التطرف العنيف والأعمال الإرهابية، والعكس صحيح، وهي في مجملها علاقة تنعكس على الأمن الانساني الذي يتناسب في علاقة طردية مع الأمن الفكري وعكسية مع التطرف والإرهاب.

تأسيساً عليه، جاءت هذه الدراسة لتغطية فضاءات واسعة تحوي الإهتمام بموضوعات كلية ذات ارتباط عضوي بين متغيراتها، وأهمية التفكير في انتاج وابتكار " استراتيجية للأمن الفكري" تكون قادرة على مواجهة معضلات مزمنة مثل " الغلو" و"التطرف" وا"لعنف" و"الإرهاب " من خلال انتشارها المتسارع والمخيف في مناطق كثير حول العالم، ولكن نخص بها هنا من خلال البحث منطقة "العمق الإستراتيجي العربي الأفريقي" بالتركيز على دراسة "حالة الصومال" في الفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٢٢م، والتي لها امتدادات مؤثرة في هذا العمق القرن أفريقي وفضاءات وتخوم الجوار العربي الأفريقي الشرق أوسطي.

عليه، أخذت مسالة مخاطر ومهددات التطرف والإرهاب في الصومال تحظي باهتمام لافت إقليمياً ودولياً فضلاً عن تعاظم الإهتمام المحلي حكومة ومجتمعاً، وضرورة النظر في سياسات واستراتيجيات تجسد شراكة الأمن الفكري بخصوصياته في إطار تداخله مع دوائر الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن الدولي، وفق رؤية متكاملة ووعي بمتطلبات المرحلة الراهنة، لمواجهة التطرف والغلو والإرهاب من خلال وضع إستراتيجية للأمن الفكري في الصومال، والبحث عن إمكانية تطبيقاتها على حالات في العمق العربي الأفريقي، بل والعالمي.

وفي هذا السياق، ربما نجد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، قد مثلت تحولاً جذرياً في الساحة الإقليمية والدولية، وظهرت تحديات مختلفة في العديد من الدول، والتي من ضمنها الصومال بشكل خاص، والمنطقة العربية بصورة عامة، تعرضت على إثرها قيم المجتمعات والدول إلى أنواع متعددة من الضغوط والأخطار الفكرية المتطرفة والإرهابية المؤثرة على إستقرارها وتطلعاتها، الأمر الذي أدخل مفهوم الأمن بصورة

عامة بإعتباره مفهوماً رئيسياً في العلاقات الدولية إلى التحول والتغير، دفعت بمفهوم الأمن من المفهوم الضيق وهو الأمن الدولي إلى المفهوم الواسع وهو الأمن الإنساني، و والذي يأتي من ضمنه الأمن الفكري، والذي سيقود حتماً إلى تحقيق الأمن الإنساني الشامل.

مفهوم الأمن الفكري

يعد مفهوم "الأمن الفكري" من الفاهيم الحديثة التي لم تعرف قديماً في ثقافتنا الإسلامية بلفظها، وإن كان للشريعة الإسلامية رؤيتها في حفظ "الدين" و"العقل"، وهو عين المقصود من مفهوم الأمن الفكري. ويعد هذا المفهوم ضمن سياق منظومة مفاهيمية متقاربة تتصل ببعضها لتشكل بناءاً متكاملاً لا ينفك بعضه عن بعض.

وفي محاولة لإلقاء نظرة شاملة ومتكاملة نجد أن مفهوم الأمن الفكري مركب من مفهومين مهمين في حياة الأفراد والمجتمعات الإنسانية وهما الأمن والفكر، فالأمن يعني مطلقاً أمان النفس من أي شعور أو تفكير في الخوف وبالخوف، كما أنه يعني الشعور بالطمأنينة والسلامة، وزوال الشعور من أي حالة من حالات الخوف، وذلك لتحقيق المصالح والطموحات.

اما الفكر فيعني حالة النشاط الذهني، ويقصد به أيضا إعمال العقل بالمعلوم للوصول للمجهول، وذلك على اعتبار أن الفكر السوي أسمى نشاط ذهني وإنساني، كما أن النشاطات والانحرافات والتطرف المضر بمصالح الانسان ومقاصد الشرع يكون وراءها فكر معتل مسموم ومنحرف وراءه غلو وتطرف. .(أنظر: سعيد، الحرفش ٢٠١٠)

وإنطلاقاً مما سبق يمكن الخروج بأن الأمن الفكري يعني صيانة وحماية فكر أبناء المجتمع وثقافتهم، وقيمهم، من أي فكر منحرف أو دخيل أو وافد أو مستورد لايتفق انغلاقا أو انفتاحا مع الثوابت والمنطلقات الفكرية الأصيلة للمجتمع. وبصور أكثر شمولاً جرى تعريف الأمن الفكري بأنه عبارة عن «مجموعة من الإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخلياً وخارجياً، إنطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة، ولا تتعارض وتتناقض مع المقاصد أو المصالح المعتبرة.

استناداً على تلك الأبعاد المفاهيمية، وبالتأمل في مصطلح الأمن الفكري من حيث مبتغاه، وما يمكن أن يترتب عليه في المجتمع الصومالي المسلم وما انتهى إليه الباحثون في تعريفهم للأمن الفكري، أنه يسعى إلى تحقيق الحماية التامة لفكر الإنسان من الإنحراف أو الخروج عن الوسطية والإعتدال، وأن يعني بحماية المنظومة العقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية في مواجهة كل فكر أو معتقد منحرف أو متطرف وما يتبعه من سلوك.

ظواهر التطرف والإرهاب وعلاقتها بنشأة مفهوم الأمن الفكري

إن الإنحراف الفكري ظاهرة تثير الدهشة وتحير العقول، وقد استحالت معها كل المحاولات بمنعها بصورة نهائية. إلا أن الخالق سبحانه وتعالى أوجد لها حلولاً جذرية من خلال كتبه ورسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. فقد كان هدى الله هو الأمل في أمن الفكر واستقامة السلوك. ووتأصيلاً لهذه الظاهرة فإن أول إنحراف فكري ظهر في الكون هو إنحراف إبليس حين رفض طاعة أمر الله له بالسجود لآدم. ففي الوقت الذي سجد فيه الملائكة كلهم، كان إبليس من الرافضين، حتى إن إنحرافه أثر على آدم وزوجه عليهما السلام، مما جعلهما يسمعان وسوسته، ويقعان في الأكل من الشجرة المحرمة، حيث كان عندها الخروج من الجنة. على أن رحمة الله نالت بعد ذلك آدم وزوجه بعد أن تابا(فارس، ٢٠١٢).

وتوالت مظاهر الإنحراف الفكري عند أبناء آدم، وسوف تستمر إلى يوم القيامة وفق مستويات ودرجات متفاوتة، وإن إستخدام وسائل العنف يعتبر مظهراً من مظاهر الإنحراف الفكري، ونتيجة حتمية لعدم تحقيق الأمن الفكري، وإن أسباب إستعمال العنف متنوعة ومتعددة.

وفي هذا السياق، ظهرت جماعات دينية إسلامية تمارس الانحراف الفكري المتمثل في الغلو والتطرف والإرهاب، حيث تتخذ منهج التكفير والتفجير معياراً لمدى تطبيقهم الشريعة الإسلامية والسير على منهج أسلافهم الخوارج الذين يكفرون بالكبائر. فكان لابد من التصدي لهم بالأدلة والبراهين التي تثبت خطأ منهجهم. فعقدت المؤتمرات والندوات وبرزت أهمية التركيز على الأمن الفكري، الذي سيقود حتماً إلى أمن المجتمع إذا استقام على المنهج الشرعي الوسطي الصحيح من غير إفراط ولا تفريط. (الهذيلي، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ).

خارطة الحركات والقوى الإسلامية في الصومال

يعتبر تيار الإسلام السياسي (الحركات الإسلامية) أحد التيارات الرئيسة في الساحة الصومالية، ويتمتع بوجود قوي داخل النسيج الإجتماعي الصومالي، مما يجعله يتخذ أشكالاً مؤسسية وتنظيمية متباينة. كما أنه ممتد على الساحة الصومالية منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث شاركت جماعات الإسلام السياسي كحركات وتنظيمات في الصراع المسلح بين الجهات المسلحة ونظام سياد بري من أجل الإطاحة به بسبب رفضهم لأفكاره وتوجهاته الماركسية التي تعتبر في نظرهم الحاداً وكفراً. وظلت الحركات الإسلامية متواجدة بقوة منذ إنهيار الحكومة المركزية في الصومال في مطلع التسعينات.(أنظر : أحمد، ٢٠٠٩.).

الخلفيات الإستعمارية والوطنية لنشأة الحركات والقوى الإسلامية في الصومال

يبدو أنّ هنالك علاقة بين القوى الاستعمارية وظهور الحركات الإسلامية خاصة الأصولية منها والمتشددة، ويظهر ذلك في عدد من المؤشرات المهمة في السياق التاريخي لنشأة وتطور الحركات الإسلامية في الصومال، وهي:

١. ربما كانت تنظر الحركات التحررية الصومالية الوطنية ذات الصبغة والتوجهات الإسلامية أن الجهاد ضد الغزاة والقوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية والإثيوبية هي فريضة دينية وضرورة وطنية، ولكن مخلفات هذه الثقافة والتي بدأت منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي مازالت مستمرة، بل وبشكل وطبيعة أكثر أصولية وتطرفاً، ارتبطت معها مؤخراً الحركات الاسلامية الصومالية بالتنظيمات العالمية في اطار موجة التطرف والإرهاب العالمي.

٢. ربما جرت الملاحظة على أن القوي الإستعمارية والأجنبية الأخرى كانت ومازالت لها سياسات ومصالح تنظر إلي مسألة الصومال الإسلامي بأنه مهدد إستراتيجي لوجودهم ولمصالحهم ولمستقبل الوجود المسيحي في منطقة القرن الأفريقي، وعليه، فقد شكلت هذه النظرة دافعاً قوياً لعمليات المواجهة بين التيارات الإسلامية الصومالية و القوى الأجنبية ببعديها الإقليمي والدولي، وفي مستوى آخر مواجهاتها الداخلية مع بعض القوى الوطنية التي تعتقد أنها موالية للقوى الإستعمارية والأجنبية، في إطار ما يسمى بالشرعية الدولية. (غولني، ٢٠٢٢م.)

عليه، يصبح من الضروري فهم طبيعة التمسك العميق والمتشدد للمتدين الصومالي الذي هو قوام وعصب هذه الحركات الإسلامية المرتبطة بجذور الصوماليون الذين يدينون بالإسلام منذ القرن الأولى الهجري، بل إن معظمهم يعتقد أن الإسلام وصل إليهم قبل أن يصل إلى المدينة المنورة من خلال الهجرة الأولى إلى الجبشة والمشهورة في السيرة النبوية.

ويعتبر الصومال من الحالات النادرة التي يوجد بها وحدة في اللغة والدين والمذهب، فالصوماليون مسلمون، يتحدثون باللغة الصومالية. (شيخ نور، ٢٠٠٩.)

وقد قامت القوى الإستعمارية الكبرى وهي فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا بتقسيم الصومال قبل الإستقلال وتوزيع أقاليمه إلى خمس جهات يعتبر البعد الديني فيها واحداً من أهم اعتبارات التقسيم، هي:

- الصومال الإيطالي والصومال البريطاني (جمهورية الصومال)
- الصومال الفرنسي(جيبوتي)
- والصومال الغربي لصالح أثيوبيا وانفدي (NFD) لصالح كينيا.

وقامت هذه القوى بترسيم حدودها السياسية وفق مصالحها دون مراعاة لسكانه حتى من استقل من أجزائه كجيبوتي ووضعوا له شروطاً تحول دون إنضمامه مستقبلاً إلى الصومال الأم، بهدف بقاء هذا التمزق مسار صراع مستمر بين الصوماليين وكل من أثيوبيا وكينيا وجيبوتي، من أجل تمكن الدول الغربية من التدخل في منطقة القرن الأفريقي في الوقت الذي تريده. ومنذ إستقلال الصومال عام ١٩٦٠م تعيش الأجيال المتلاحقة على أمل أن يتوحد كامل تراب الصومال تحت راية واحدة وهو الصومال الكبير. وعلى هذا الأساس أداروا الصراع في الداخل والخارج. (مكي، ١٩٩٠م.).

التيار الصوفي: والذي مثل على مر السنوات المرجعية الأقوى في الصومال بالرغم من قلة الجماعات الإسيلامية السياسية التي تتبنى الفكر الصوفي.

وتعتبر الطرق الصوفية التي تمثل الإسلام الوسطي المتسامح، أقدم الحركات الإسلامية ظهوراً في الصومال، فقد كان التصوف هو الشائع عندما بدأت المقاومة الجهادية ضد الإحتلال الغربي كان علماء الصوفية هم رواد الجهاد ضد القوى الاستعمارية. ولعبت دوراً مهماً في مجال نشر الإسلام في منطقة القرن الأفريقي ومكافحة الإستعمار، وساهمت في إنشاء العديد من المدن والمراكز الإسلامية، وعنيت واهتمت بتدريس أصول الدين للمسلمين. (تمام، ١٩٨٣).

وترجع مكانة الطرق الصوفية في المجتمع الصومالي لعدة أسباب منها:

١. دورها الرائد في الحركات التحررية التي قاومت الإستعمار الأوروبي.

٢. نشر الدعوة الإسلامية في ربوع البلاد.

٣. ترجمة التراث الإسلامي من اللغة العربية إلى اللغة الصومالية.

٤. نشر العلم وإنشاء المراكز المعرفية خاصة الفقه الشافعي واللغة العربية، وعلوم التفسير والحديث وغيرها من العلوم الإسلامية.

وقد أدى ظهور التيار الإسلام السياسي الذي ظهر في أواخر القرن العشرين إلى انخفاض تأثير التيار الصوفي، ولم تعد على قدر عالي من التنظيم. وإن ظل تأثيرها موجوداً على أساس أنها أحد الروافد الدينية في الصومال. وتأتي الطريقة القادرية في مقدمة الطرق الصوفية والأبرز في الصومال، حيث أنها أكثر قدماً وكذلك الأحمدية الإدريسية أو السادة الأدارسة.

التيار الأصولي بشقيه الإخواني والسلفي

أولا: الحركات الإخوانية:

تعتبر الحركات الإخوانية بمختلف مشاربهم وتنظيماتهم، من أبرز الحركات الأصولية على الساحة الصومالية، ويمكن تقسيمها إلى شقين من حيث التنظيم، الأولى: جماعات مرتبطة

بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، والثاني: جماعات ذات توجهات إخوانية أو إخوانية التوجه، ولكنها مستقلة تمامًا عن التنظيم الدولي للجماعة. (محمد الهادي، ٢٠١٠م.).

ثانياً: الحركات السلفية:

يعتبر الاتحاد الإسلامي أشهر التنظيمات السلفية في الصومال، بعد اندماج الجماعة الإسلامية مع حركة وحدة الشباب الإسلامي برئاسة الشيخ علي ورسمة عام ١٩٨٣. وهكذا تأسس الاتحاد الإسلامي الذي ذاع صيته برئاسة الشيخ علي ورسمة خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . وتغلغلت الدعوة السلفية في المجتمع الصومالي بعد تأسيس الاتحاد الإسلامي، وانتشرت بسرعة هائلة في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣-١٩٩٣ .(عبدالعال، ٢٠١٠م)

ثالثاً: جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة

تأسست جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة في عام ١٩٩٦، بعد اندماج بين حركتي الاتحاد الإسلامي الذي أسس في ١٩٨٣، والتجمع الإسلامي للإنقاذ الذي أسس في ١٩٩٣. وتعد الجماعة كبرى الحركات الإسلامية في شرق إفريقيا وأوسعها انتشاراً، وهي حركة تغييرية وإصلاحية شاملة، ينضوي تحت لوائها معظم رموز الدعوة السلفية في الصومال. (كاتب، ٢٠٢٠م).

رابعاً: حركة الشباب المجاهدين:

تأسيس حركة الشباب المجاهدين كتنظيم ربما يعود إلى بدايات ٢٠٠٢م، غير أنها ظهرت كقوة مسلحة قبيل ظهور المحاكم الإسلامية في ٢٠٠٦، ريثما تم إعلنها بصورة رسمية في العام ٢٠٠٧ بعد هزيمة اتحاد المحاكم الإسلامية، ودخول القوات الإثيوبية الى مقديشو للوقوف بجانب الحكومة الشرعية برئاسة عبدالله يوسف، وقد مثل هذين السببن ظروفاً مؤآتية وكافية لظهور وإعلان الحركة كفاعل ديني وسياسي وأمني، ويبدو من خلال النظر لطبيعة التكوين والتشكل الفكري لحركة الشباب نجد أنه قد ارتبطت بروافد التيارات والحركات الإسلامية الصومالية، ولعل ذلك من أهم الأركان التي قام عليها اتحاد المحاكم الإسلامية، وكان بيدها الحل والعقد في القرارات العسكرية لأن معظم القيادات الميدانية المؤثرة كان من أعضائها. (توفيق، نرمين، ٢٠١٥)

أعادت الحركة تنظيم صفوفها بعيد الاجتياح الأثيوبي، وأعلنت انفصالها عن المحاكم وتبرأت من تحالف إعادة التحرير الذي تشكل في أسمرا ٢٠٠٧م بقيادة شريف شيخ أحمد، وخاضت المواجهات مع القوات الأثيوبية بمفردها، وقد أعلنت حركة الشباب بعد انسلاخها من تحالف اعادة التحرير، انضمامها لتنظيم القاعدة بشكل رسمي. وتعاطت الحركة مع الإعلام بشكل فعال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مما مكنها من الظهور بقوة محلياً وعالمياً؛ ثم بدأت بعد خروج القوات الإثيوبية من الصومال بالإستيلاء

على مناطق واسعة من جنوب ووسط الصومال بما فيها العاصمة مقديشو.

وبعد اعتلاء حسن شيخ محمود رئاسة الصومال في دورته الثانية في ١٥ مايو ٢٠٢٢م أعلن، ومنذ البداية ملف مكافحة الإرهاب والتطرف كأهم أولوياته لارتباط ذلك بأخطر قضيتين الصومال وهو الملف الأمني لتصبح قضيته الرئيسية هي ثنائية " الإرهاب والأمن" ولعلّ هذا ما يتماشى مع أطروحة هذه الدراسة فيما يتعلق بالأمن الفكري واستراتيجيته لمواجهة التطرف والارهاب في الصومال. وقد توافق ذلك مع تصريحات الرئيس حسن شيخ محمود المتواترة في أكثر من منبر محلي ودلي بأنّ حكومته قد اعتمدت إستراتيجية عسكرية وفكرية واقتصادية لمحاربة حركة الشباب المجاهدين.(الجزيرة، لقاء حاص مع الرئيس، ٢٠٢٣م).

يبدو واضحاً للملاحظ والمراقب لطبيعة التحولات والتغيرات للأوضاع الأمنية في الصومال عامة والعاصمة مقديشو بصفة خاصة أنّ الحكومة قد أصابت كثيراً من تحقيق النجاحات من خلال استراتيجيتها المعلنة في محاربة الإرهاب والتطرف الذي تمارسه الحركة وذلك بتحجيم أدوارها ومحاصرتها مناطقياً وتقليل نفوذها وتنفذها وسطوتها، وهذا ما وجد القبول والمساندة من قبل الشعب الصومالي، والإشادة والاعتراف من قبل المجتمع الدولي.(مقابلة الباحث مع وزير الأمن الداخلي،٢٠٢٣م) .

بدأت تظهر في الأفق بوادر خسارة الحركة فكرياً وميدانياً، وقد تمثل ذلك في فقدانها لتأييد التيار الإسلامي العريض، ورجال الأعمال، علاوة على كراهية كل الشعب الصومالي لتحمل تبعات الانفجارات في الأرواح، والخسائر المادية، وكراهية سطوتها وتحكمها في فرض الضرائب وجباية الأموال بغير وجه حق، مما أثر سلباً على التعاطف الذي كانت تحظي به الحركة، خاصة من التيار السلفي المتنفذ في التجارة في الصومال، وعمقها العربي الأفريقي، وقد شكل ذلك مواقف وردة فعل لكل منهما بمبررات عقدية فكرية، منها:

- مخالفة الحركة الصريحة للسلفية في قضايا عقدية ومنهجية، مثل التكفير بالشبهة واستحلال الدماء والأموال المعصومة بحجج وذرائع واهية على حد وصفهم.
- انضمام الحركة إلى تنظيم القاعدة، الذي يعود أبرز قادته إلى خلفيات غير سلفية، وهذا دليل عندهم على أن مرجعية حركة الشباب غير سلفية.
- الأفكار التي يحملها قادة الحركة ومؤسسوها مستوردة وليست وليدة الساحة السلفية في الصومال، بدليل أنه لا يوجد مرجع علمي واحد من علماء السلفية ودعاتها المعروفين شارك في تأسيس هذه الحركة.

هذا، وتناصب حركة الشباب أعلام الدعوة السلفية الصومالية العداء، لا سيما القيادات العلمية لجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة.

ولم تنجح حركة الشباب في بناء حاضنة شعبية تحتمي بها، لأنها ليست في الأصل حركة دعوية، وإنما هي جماعة مسلحة أصلاً، فرضت سيطرتها بالقوة، واتضح أنه عندما تمت مواجهة الحركة بمن هو أقوى منها، اصابها الشلل والفشل من خلال تراجع عمليات التجنيد، وفقدان سيطرتها على مساحات واسعة من المناطق المحررة بواسطة حملة تجفيف منابع الحركة وتصفية أصولها وجذورها. (أبوبكر، ٢٠٠٨).

حركة الشباب المجاهدين ومنهجية التكفير والتفجير

لقد أصبح التطرف والإرهاب من أبرز المظاهر الإجرامية التي تهدد الإنسانية، وقد أرجع كثير من الباحثين ما يحدث من أعمال إرهابية إلى التطرف والإنحراف الفكري، ومن الجماعات الإهابية ذات الفكر المتطرف المنحرف في المنطقة حركة الشباب المجاهدين بالصومال المندرجة في قائمة المنظمات الإرهابية العالمية " تنظيم القاعدة " و " داعش" (الغنزي ، الهاجري، الموقع الالكتروني: net.miraath.www).

فذلكة مسافة حركة الشباب المجاهدين في الخلافات الفكرية بين» تنظيم القاعدة» و» داعش» :

يبدو أن انضمام حركة الشباب المجاهدين لتنظيم القاعدة قد فرض عليها تحديد مسافتها ومواقفها من الخلافات الفكرية والعقائدية، فقد واكبت منذ انضمامها تشكّل تنظيم القاعدة الذي أسسه وقاده أسامة بن لادن، وارتبط انضمام الحركة بذروة تطور تيارات الأصولية المتطرفة والخوارج التي صقلها ما يسمى "الجهاد" في أفغانستان، واتسعت لطيف واسع من الأفكار الإرهابية التي تطورت خلال مراحل امتدت من الثمانينات، وبلغت أوج ذروتها في مطلع الألفينات، وهي الفترة التي شهدت انضمام حركة الشباب المجاهدين الصومالية لتنظيم القاعدة وما أعقب ذلك من انشقاق "لتنظيم الدولة الإسلامية" عنها وإعلان أبا بكر البغدادي أمير التنظيم خليفة على المسلمين في دولة العراق والشام، والغريب أن حركة الشباب تتفق مع ما يقره تنظيم الدولة بموافقته لتنظيم القاعدة في الأصول والقواعد لكنه يختلف معه في تنزيلها، وهي مسالة الإنحراف عن منهج القاعدة الجهادي لأنه لا يكفِّر قادة الإخوان المسلمين خاصة بعد أن حكم مرسي في مصر وفق النهج الديمقراطي، ويحمِّلونه مسؤولية انشقاق أبي محمد الجولاني بجبهة النصرة عن تنظيم الدولة الإسلامية. في حين تتهم القاعدة تنظيم الدولة "بالتشدد» وبالجهل في تنزيل أحكام الجهاد على الجماعات والأفراد، وأنهم يبالغون في القتل والتكفير، وهو ما سارت عليه حركة الشباب المجاهدين في الصومال، خاصة في الآونة الأخيرة عند خلافاتها مع الحركات السلفية والإخوانية . (شقير، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤، الموقع الالكتروني

:http://studies.aljazeera.net

تأثير الفكر المتطرف على الأمن الوطني الصومالي والعمق العربي الأفريقي

التطرف الفكري في مجمله هو عملية الخروج عـن القواعد الفكرية أو الثقافية التي يرتضيها المجتمع لأي موقف من المواقـف الحياتية، والفكـر المتطـرف هنا قد يأخـذ أشـكالاً وأنواعاً متعددة حيث يوجد ما يمكن أن نسـميه التطرف المستبطن أو الباطني وهو لا يمكن إدرالـك ورؤية معتقديه ومعتنقيه بسـهولة لإسـتخدامه العمل السـري ولكنه يعرف من خلال أعماله التي لها مؤشـرات ومظاهر دالة عليه كتبني العمليات المتطرفة والارهابيـة. كما نجد أن هنالك التطرف المظهري، ويُقصد به إثارة الرأي العام بالخروج عما هو مألوف لدى العامة من حيث المظهر.

وبالتأكيـد أن للفكر المتطرف بهذا التوصيف بشكليه المستبطن والمظهري له تأثير على الأمن المجتمعي وفي مستوى آخر الأمن الفكري والتي يطال تأثيرها مباشرة على الأمن الوطني الصومالي وامتداداتـه في العمق العربي الأفريقي بحيث يهدد الأمن والسلم المحلي والإقليمي والدولي في المناطق التي ينتشر فيها كل حسب دائرته وامتداداته، مما يعتبر تحديـاً أمنياً نظراً لسـرعة انتشـاره وتزايد أتباعه وتفريغه الفكري لدى الأجيال الناشـئة بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن ضحايا الارهاب في الاغتيالات والانفجارات.

انطلاقـا من هذا المنظور ربما نجد ومن خلال النظر للحالة الصومالية، بأن ما اتضح من أسباب التطرف الفكري كانت كثيرة ومتعـددة، فمنها أسباب ذاتية وموضوعية أو أسبابـ اجتماعية ثقافية أو أسـباب دينية وهي الغالبة في مجتمع ودولة مثل الصومال. حيث أن التطرف الديني هو من أخطر التحديات والمهددات التي تعاني منها الصومال والأمن الوطني الصومالي بصفة خاصة، والخوف من تمدد وانتقال وانتشار هذه المهددات للعمق العربي الأفريقي وتهديد الأمن الإقليمي ، لأن المسـألة ببساطة شديدة تكمن في أن التطرف الفكري ليس هو إلا عملية تبني النسخة المتشددة مـن المعتقد أو أيديولوجية أو مبدأ ما، والذي عادة ما يكون مرتبـط بالدين، إلا أنه في الحقيقة قد يتعلق بأي معتقـدات. ولذلك ربمـا يمكن اعتبـار الفكر المتطرف هو الرافد الذي يغذي الإرهاب باعتبار أنه التمظهر الشـكلي والموضوعي والعملي للعنف الديني والسياسي من خلال عمليات الاسـتهداف العمدي للمدنيين حكوميين كانوا أم من عامة الشـعب كما هو ظاهر بوضوح في الحالة الصومالية، او ما حدث في بعض دول الجـوار الصومالي في العمقين العربي والافريقي، فهو جرم لا يميز بين دولة وأخرى، ولا بين الضحايا المباشرين والجمهور الذي يود أن يؤثر عليه، كما هو في شواهد لحالات مثل كينيا وجيبوتي، أوغندا ، السـودان ، ليبيا واليمن.(أنظر خطاب السـيد، شيخ أحمد، رئيس الجمهورية، ٢٠١٠).

عليه، يعتبر التطرف الفكري من أخطر أنواع التطرف على الأمن الوطني والاقليمي من زاوية

واعتبارات الخروج عن القواعد الفكرية والثقافية السائدة في المجتمع و تكريس مظاهر التعصب للرأي وعدم تقبل آراء الآخرين . وبالتالي هنا تكمن خطورة التطرف الديني والمذهبي والأيديولوجي المؤدي إلى التطرف الفكري في الخروج عن الاعتدال في الدين فكراً وعملاً، وإنتاج حلقات أخرى من التطرف كالتطرف المذهبي، والتطرف العرقي والمناطقي، وغيره مما من شأنه أن يسهل من خلاله توظيف عمليات التجنيد في الحركات والتيارات المتطرفة والإرهابية نتيجة لاستغلالهم لظروف وعوامل مثل العاطفة الدينية ذات التوجهات المتشددة، وكذلك الجهل وبالخاصة في المسائل الدينية، ثم توظيفهم للغبن الاجتماعي والطبقي كما هو حاصل في الصومال وتخوم العمق الاستراتيجي العربي الأفريقي.

إستراتيجية الأمن الفكري في عالم إرهابي متطرف وتحقيق الأمن الإنساني

يعتبر الحديث عن « إستراتيجية للأمن الفكري» مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، برغم وجود كافة عناصر الخطة أو التخطيط الإستراتيجي المطلوبة، ولعلّ ذلك يعود لصعوبة وتعقيدات الموضوع نفسه وهو أزمة التطرف والغلة والإرهاب والمرتبطة بعوامل وظروف مكانية وزمانية وموضوعية تختلف من حالة إلى أخرى، وإن كان هنالك مشتركات يمكن على ضوءها تعميم السياسات والإستراتيجيات بشكل قطري أو إقليمي مع مراعاة كامل الخصوصية لكل دولة على حدها.

ولعلّ ذلك يظهر واضحاً في الحالة الصومالية كحالة قطرية في إطار نظام إقليمي عربي أفريقي يعاني من ظاهرة التطرف والإرهاب وتدهور حالة الأمن الإنساني، وهو نفس ما تعانيه منه الدول العربية والأفريقية وإن كانت تختلف في تمظهراتها عن الحالة الصومالية، ولكن في إطار الأمن الجماعي للمجتمعات والدول عبرت بامتياز عن حالة مهددات جسيمة للأمن الفكري العربي وفي مستوى آخر للأمن الإنساني العربي.

نحو إعادة التفكير في إستراتيجية عربية / قطرية للأمن الفكري العربي

بحسب ما هو موجود من معطيات في الواقع العربي الأفريقي بصفة عامة والبيئة الصومالية بصفة خاصة على حالة وأوضاع تنامي ظاهرة الغلو والتطرف والإرهاب، وازدياد وتيرة توالد الحركات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية فإنّ هذا التقييم للظاهرة وحده يكفي للتفكير على المستويين القطري والإقليمي لوضع إستراتيجية للأمن الفكري لمواجهة ومحاربة الفكر والعقائد المتطرفة والإرهابية.

تأسيساً عليه، فإنّ كل الدول العربية في عمقها الأفريقي والآسوي والتي تعاني من مهددات التطرف والإرهاب كالحالة الصومالية تمتلك

الإطار التنظيمي والموضوعي لوضع استراتيجية الأمن الفكري، كما أنها قادرة على عمليات التشخيص والعلاج، ولكن ربما تةاجهها تحديات التنفيذ لهذه الإستراتيجية ولعلّ هذه تعتبر أخطر عناصر الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة ومحاربة التطرف والإرهاب(عرب، ٢٠١٤، الموقع الالكتروني: net.aljazeera.studies//:http).

ربما يكون من الضروري بمكان تشكيل وإعلان لجنة خطة ومتابعة على مستوى قطري / عربي، ويمكن أن تكون هيئة أو مجلس بمعنى كيان خاص باستراتيجية الأمن الفكري كـ(هيئة/ مجلس / لجنة: إستراتيجية الأمن الفكري الصومالي) تكون مسؤولة بوضع الخطة الإستراتيجية ومتابعتها في كافة مراحلها إبتداءً من مصادر الخطة الإستراتيجية للأمن الفكري، ثمّ مراحل التحليل الإستراتيجي للوضع الراهن لظاهرة التطرف والإرهاب والحركات الإسلامية المرتبطة بها، وذلك في ماهو متوفر ومعروف حول الرؤية والرسالة والتقييم والنحاور والنتائج الإستراتيجية لإستراتيجية الأمن الفكري، على أن تقوم الجهات الراعية للإستراتيجية بمراعاة وحساب المعايير المؤسسية الدقيقة لاختيار (المجلس / الهيئة ، اللجنة) وعناصرها بطريقة تتناسب قدراتهم وخبراتهم بما يتوافق أهمية إستراتيجية الأمن الفكري المطلوبة.

مطلوبات وخطوات استراتيجية للتعامل مع تطبيقات الأمن الفكري

تقتضي الضرورات المرحلية لسياسات وإستراتيجية الأمن الفكري أهمية الأخذ في الحسبان ثلاثة مطلوبات تمثل خطوات أساسية جادة للتعامل مع ظواهر التطرف الفكري والإرهاب، تتمثل في:

١. خصوصيات البيئة الإستراتيجية المحلية والاقليمية والدولية للصومال و تخوم عمقها العربي والإفريقي والإسلامي، وذلك فيما يتعلق بطبيعة تشكلات الخرائط الدينية والمذهبية، الثقافية، الايديولوجية والاثنية، لأنها تمثل المؤثرات الكبرى في عمليات التكوين والممارسة للحركات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية، وفي ذات الوقت تعتبر اهم منطلقات التخطيط الإستراتيجي للأمن الفكري بالنسبة للدولة والمجتمع في مكافحة ومحاربة التطرف والإرهاب.

٢. أزمة الفكر والممارسة التي تعاني منها تيارات وجماعات الإسلام السياسي بعد شهودها سلسلة من الاخفاقات من خلال فشل تجارب هذه الجماعات في المجتمع والسلطة، كما في الحالة الصومالية، وامتدادات عمقها العربي والافريقي والإسلامي ولذلك مثلت حتميات فشل وسقوط اجتماعية وثقافية، دينية، أيديولوجية وسياسية لها مؤشراتها ودلالاتها

المتجذرة في تلك التيارات والجماعات في اطروحاتها وممارساتها الفكرية وتجربتها وصيرورتها التاريخية. هذه المسألة ربما تتطلب ضرورة التعاطي والتعامل معها بشكل مختلف وخاص في سياق سياسات وإستراتيجية الأمن الفكري بحكم مفروضات الواقع واعتبارات تغلغلها كجزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي والفكري سواء في إطار الاتجاه الإسلامي التقليدي (الطرق الصوفية) أو تيارات الصحوة الإسلامية(الاخوانية ، السلفية)، ولتكن موجهات وتوجهات إستراتيجية الأمن الفكري هي إيجاد السبل لوقف عمليات الصراع وإنتاج الجماعات المتطرفة والارهابية، والعمل على ظهور كيان إسلامي معاصر يستوعب كل الاتجاهات الإسلامية، بصورة تحقق مطلوبات التعايش والعيش المشترك والوحدة الروحية والوطنية للشعب الصومالي وانقاذ الدولة الصومالية، وعمقها العربي والأفريقي والإسلامي.

٣. أدى ظهور حركة الشباب المجاهدين الى إحداث حالة من الصدمة والإرتياب، وقد شكلت حالة من الانفصال أو الانفصام ما بين الحركات الإرهابية المطرفة والمجتمعات من جهة ، وما بينها والدولة من جهة أخرى، كمستويات مختلفة تماماً عن بعضها البعض، حيث أجلت التجربة ضعف الدولة الصومالية والمجتمع الصومالي، وكذا الدول الشبيهة أو المتاثرة في المحيطين العربي والإفريقي على التحكم في الحركات المتطرفة وفكرها المتطرف.

ويبدو أن مؤشرات ودلالات الفشل في التعامل مع الحركة من حيث الحسم السريع أو الحوار والتفاوض تظهر بصورة جلية في عدم القدرة على القضاء وتجفيف هياكل وبنية وجود الحركة، اجتثاث الجذور الفكرية التي تبثها وتفرغها الحركة لأفرادها على حساب غيرها من المكونات الدينية والأيديولوجية، الاجتماعية والسياسية، وفي ذات الوقت عدم القدرة على التعامل معها كفاعل ديني وسياسي، بل من أهم الفاعليين الدينيين والسياسيين في الساحة الصومالية وجوارها العربي الأفريقي بغض النظر عن التوجهات السلبية وعلاقاتها بالقاعدة.

ربما تحتاج استراتيجية الأمن الافكري إعادة التفكير مع مسألة الحركة كفاعل صومالي وفاعل سياسي، و إعادة النظر في ضرورة فتح الحوار والتفاوض كبديل للحرب، لإعتبارات أن كلا الطرفين الحكومة والحركة مكونات صومالية، والقاتل والمقتول في أي من الطرفين صومالي، واليقين التام بأن هنالك طرف ثالث له مصالح ومستفيد من حالة موت وضعف وتحجيم الصومال، والانسان الصومالي، وجعل الصومال سجناً كبيراً للحركة والمجتمع الصومالي معاً.

وسائل إستراتيجية الأمن الفكري لمواجهة التطرف والارهاب في الصومال والعمق العربي الأفريقي

تعتمد استرتيجيات التطرف والارهاب في تنفيذها على وسائل متعددة، وبأساليب ومناهج مختلفة، وربما تكون مرتبطة بعدد من الحقول أو المجالات حيث أن مكافحة التطرف والارهاب لا تقتصر على جهة محددة بعينها ، بل هي مسؤولية الدولة والمجتمع بأكمله، ولكن في إطار هذه الدراسة ربما كان من الأفضل التركيز على أربعة هي الأكثر المجالات استخداماً من الطرف صاحب المواجهة، والطرف الآخر المستهدف بالمحاربة، وهي الحركات الإرهابية المتطرفة.

ويأتي في مقدمة هذه الوسائل الأسرة التي تعد اللبنة الأولى لوقاية المجتمع وحمايته من كافة أشكال الانحراف الفكري الناتج من ظاهرتي التطرف والارهاب، والمتمثلة في مخاطر ومهددات الجريمة والسلوك المضاد للمجتمع، ثم يأتي بعد ذلك دور المدرسة والمؤسسات التعليمية ثم دور العبادة والمؤسسات الدينية، وأخيراً دور الاعلام ووسائل الاتصال.

تحتوي كل من هذه الحقول الأربعة وسائل في غاية الأهمية لمحاربة ظاهرتي التطرف والارهاب، ولذلك كان لزاماً علينا تبني استراتيجية هادفة للنظر في تخطيط وتنفيذ وتقويم كافة الوسائل المستخدمة في هذه الحقول بصورة احترافية من الدولة والمجتمع، وذلك على النحو التالي:

١ – دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب:

تعد الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني أهم حلقة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. العلاقات الأسرية ليست علاقات نفعية، بل هي علاقات حميمة مبنية على التفاعل المستمر، وعلى درجة عالية من الارتباط بين أفرادها، واعتمادهم على بعضهم البعض. إضافة إلى ذلك فإن علاقات السلطة والقوة التي توجد بين أفراد الأسرة تلعب دوراً مهماً في عملية الإقناع والإقناع؛ لذلك لا تزال الأسرة هي المؤسسة الأهم في تنشئة وتربية الأجيال، مع إدراك أهمية دور المسجد والمدرسة ووسائل الإعلام.(البشرى، محمد الأمين(٢٠١٠) " مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي"،الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية.)

والتنظيمات المتطرفة، وتلك التي تستند إلى أفكار و أيديولوجيات شمولية، تدرك ذلك جيداً. لذلك تلجأ إلى تنظيم وتجنيد الأشخاص المهمين في الأسرة والعائلة، الذين يشكلون مصدر التأثير والنفوذ علاوة على الثقة التي توجد عادة بين أفراد الأسرة الواحدة، فتصبح الأسرة في نظر هذه التنظيمات خلية تنظيمية يتم تغذيتها بالفكر المتطرف والارهابي، وتستفيد هذه المنظمات من النزعة الطبيعية لدى الأمهات والآباء لاعتبارات الولاء والطاعة في تربية أبنائهم

تربية دينية، وتشجيعهم وحثهم على التدين أو الالتزام الديني، وهنا تكون الأسرة خاصة ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة حاضنة مهمة لإستهداف الحركات المتطرفة لوضع بذور ولبنات التطرف الفكري، وفي ذات الوقت يمكن أن تكون من أهم الحقول التي يمكن من خلالها وعبر وسائلها الناجعة لمحاربة ومكافحة الفكر المتطرف والارهابي إذا احسنت الدولة والمجتمع ذلك بإعتبار أن الأسرة ومنظمات المجتمع المدني سلاح ذو حدين.

٢- دور المدرسة والمؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري :

تعتبر المرافق التعليمية ووسائلها من بين أهم واخطر الفضاءات بالنسبة للتعامل مع ظاهرتي التطرف والإرهاب، وذلك لأنها مؤسسات ووسائل تستخدم بواسطة كل من الطرفين:

أ. تستخدم المؤسسات التعليمية والثقافية من الجماعات والحركات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية من أجل إيجاد حواضن للتجنيد والإعداد والتدريب والتغذية بالفكر المتطرف والإرهابي.

ب. في ذات والوقت تستخدم المؤسسات التعليمية والثقافية ووسائلها من المجتمع والدولة كواجب وحقوق طبيعية.

ولذلك تظل وتكمن النقطة المفصلية في مدى استعداد وتخطيط الدولة والمجتمع في وضع وتبني سياسات وإستراتيجيات لمنع ومحاربة مؤسسات الجماعات المتطرفة والارهابية والمستهدفين بالتطرف والإرهاب بتعزيز المفروضات المتعلقة بمطلوبات المناهج التعليمية وطرق ووسائل التعليم وعمليات التدريب والحوار والأبحاث والتعاون في مجال مكافحة التطرف العنيف والارهاب، حيث يتم مع الشركاء المحليين حكومية ومجتمعية وكذلك الشركاء الإقليميين الدوليين من المنظمات المهتمة بالتربية والثقافة والتعليم واستحداث الطرق الجديدة التي تساهم بمنع انتشار التطرف والإرهاب، ولا سيما من خلال الحرص على مشاركة المجتمع ونبذ الأفكار والإيديولوجيات المتطرفة والاستفادة من مجال التربية والثقافة والتعليم في محاربة التطرف والارهاب. ويصبح من المهم ربط ذلك بوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت من أجل محاربة خطاب الكراهية والتطرف، وتفكيك الفكر والإيديولوجيات المتطرفة ووضعها في مسارها ومنظورها الصحيح.

ولذلك ينبغي أن تسخدم الصومال خاصة والدول العربية عامة إستراتيجية فعالة في مجال مكافحة الأنشطة المتطرفة في كافة مستوياتها الدنيا والمتوسطة والعليا من خلال رفع دور التربية والثقافة والتعليم في مكافحة التطرف والإرهاب وهنا لابد من تبني نموذج المؤسسات التربوية التعليمية المتخصصة في مجال مكافحة ومحاربة التطرف والارهاب من خلال احترافية المناهج والمقررات الدراسية، لدعم جهود تطوير

المنظومة التربوية والتعليمية والعمل بشكل مبكر ووقائي للحد مـن اعتناق الأفكار والإيديولوجيات المتطرفة والارهابية، وتعزيز جهود إجراء تغييرات جذرية معمقـة للمناهج المدرسـية ووضع خطط اسـتباقية لمحاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية من خلال آليات حكومية ومجتمعية فعالة، وأجراء حزمة مترابطة من التغييرات الجذرية على المناهج الدراسـية ووسـائلها في إطار التصدي للأفكار المتطرفة ورفع مسـتوى جهود الدولة الصومالية بصفة خاصة والـدول العربية عامة في المناصحة والاحتواء على النشء والشباب، و إمداداتها إلى مختلف شرائح المجتمع عبر مساعدة فئات الشبابية بما فيها قطاع الطلاب على التفكير الإيجابي، وتتيح لهم القدرة على التحليل والابتكار وتكوين اللجان المتخصصة في قطاعات العمل التربـوي لتطويـر المعلمين والمناهج واللغات والوسـائل التعليمية والأنشطة بصورة تمكن الاستراتيجية من الوصول إلى محاربة التطرف والارهاب وتضمن تحقيق التعايش السلمي والعيش المشترك والأمن الإنساني.

ترتكز الإستراتيجية في مجال التعليم على فقه المبادرة على إحداث تحول جذري في مقومات وشـكل التربية والثقافة والتعليم على مستوى الدولـة الصومالية والدول العربيـة، والتي تهدف إلى محاربة التطرف و تطويـر المعلمين وإعطائهم التصاريـح لمزاولة مهنة التعليم بهدف جعل جميع المنتسـبين لمهنة التعليم على قدر عال من الدراية والكفاءة في كافة التخصصات، من بينها رفع مستوى الوعي لديهم من خطورة أفكار الجماعات المتطرفة.

تبقى أهمية وضرورة تبني مبادرات لتطوير المناهـج وخاصة التربيـة الإسـلامية في صياغة خطاب ديني تربوي تعليمي وإجراء المحاضرات الدينيـة والندوات التوعويـة والملتقيات الثقافية للحد من التطرف. كما أن مساهمة وزارة التربية و الثقافة والتعليم العالي ووزارة الاعلام والسياحة في الصومال ونظيراتهـا في الدول العربية في تنمية المجتمع عبر إشـراك الفئات الشـبابية في تطوير اسـتراتيجية وطنية للتمكين، وفي احتوائهم وحمايتهم من الأفكار المتطرفة، وتعزز لديهم ركائز الهوية الوطنية.

٣- دور المسـجد والمؤسسـات الدينيـة في تحقيق الامن الفكري:

يعتبـر المسجـد كمؤسسـة دينيـة مركزيـة يؤمها كل مسلم بشـكل راتب، بحكم الزامية اداء الفرائض والواجبات والمندوبات والمستحبات، مكاناً مهماً وساحة للتنافس والصراع بين المجتمع والدولة والحركات المتطرفة والإرهابية. للدرجة التي دفعت الى ظهور موجة أطلـق عليها «تحرير المسـاجد»، حيث ظهرت شـائعات وادعاءات كل طرف بأحقيته في السـيطرة وامتلاك المساجد، ولعله هنا تكمن مدى خطورة وأهميـة المسجد كحاضنة في عملية التكوين والتشـكل الفكري والعقائدي.

عليه، يصبح من المعلوم بالضرورة أن المسجد

بصفة خاصة، والمؤسسات الدينية الأخري بشكل عام، من المفترض أن تقوم بدور مركزي في الأمن الفكري كاستراتيجية متكاملة مع بقية الحقول المسؤولة عن التنشئة، وهي الأسرة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، بحيث يجب ان تسعى الى محاربة الغلو والتطرف في الدين، وخاصة الغلو في التكفير، والاخد بظواهر النصوص الشرعية، والتأثر بفكر الغلاة في الداخل والخارج، وأن تقوم المساجد بدور الافتاء والوعظ والارشاد، وأن يكون الافتاء بطريقة رسمية إلزامية، ووجود هيئة كبار علماء أو مجلس أعلى للإفتاء والدعوة كمرجعية فكرية في اي خلاف او استشارة شرعية، كما يجب على المسجد والمؤسسات الدينية العناية باختيار الأئمة بطريقة دقيقة ومحكمة والعناية بهذه الفئة من الأئمة والخطباء والمفتين عن طريق التكوين والمراقبة المستمرة، لأن أي خلل فكري وعقائدي لهذه الفئة دون معالجة يؤدي الى خلل في بناء المجتمع المدني، لأن المفهوم الاسلامي للمجتمع المدني، يقوم على المجتمع الايماني المبني على الاسس والقيم الاسلامية من خلال زرع المعتقدات الوسطية والاعتدال في القول والعمل داخل المجتمع الصومالي خاصة، ومجتمعات العمق العربي الأفريقي بصفة عامة.

٤- وسائل الإعلام والاتصال والخطاب الديني:

من المعلوم مدى أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، سواء في الجانب التربوي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الأمني، والمتصل بسياقات حالة التطرف الفكري الذي تعاني منه الدولة والمجتمع الصومالي، وذلك باجماع معظم المختصين والمهتمين على أن الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت أحد أهم معالم العصر الحديث ووسيلة فعالة في تكوين عقل وضمير الشعوب والمجتمعات، حيث يمكن مقاربة ذلك بالحالة الصومالية المتأثرة بكل مظاهر العولمة في التفاعل مع كافة القضايا والأزمات، والتي تأتي في مقدمتها ظواهر التطرف والإرهاب.

الجدير بالإنتباه هو أن الإعلام ووسائله تعتبر الحقل والمنصة التي تلتقي وتتقاطع فيها كل بقية الحقول ووسائلها كالأسرة ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والمسجد والمؤسسات الدينية الأخرى على حد سواء لدى كل من الحركات المتطرفة والإرهابية، أو الدولة والمجتمع، مما يتطلب تبني استراتيجية لتطوير المحتوى الإعلامي والخطاب الديني، وضرورة تعزيز خطاب الوسطية والاعتدال وتطوير المحتوى الإعلامي ونقل خطب الجمعة باللغتين الصومالية والعربية، وتطوير مهارات الخطباء في التواصل مع التقنيات الحديثة، كل حسب خصوصياته اللغوية الحاملة للخطاب الإعلامي، حيث هناك صلة بين تطرف الفئات العمرية الشابة والخطاب الإعلامي والديني المتطرف نتيجة عدم وجود رقابة كافية من السلطات على وسائل الإعلام ووسائط التواصل الإجتماعي

والمساجد والمراكز الإسلامية، والتي تقتضي من الصومال أو أي دولة عربية ضرورة تدريب قطاع المعلمين و الأئمة والدعاة والاعلاميين .

تأسيساً عليه، يأتي دور الإعلام الأمني ليلعب دوراً مهماً في حياة المجتمع لتوعية الرأي العام حول المخاطر التي تحيط به والمتعلقة بأمنه وحياته. ولكي نتمكن من القيام بهذا الدور، لا بد أن نعتمد على استراتيجية ذات أهداف واضحة تساهم بشكل فعال في تحقيق مجموعة من الوظائف المتعلقة بالفرد والمجتمع من حيث مواجهة الانحراف والتطرف، أو الوقاية منهما، أو علاجهما من التأثيرات الناتجة. **وتتمثل الحلول المقترحة لمواجهة التطرف فيما يتعلق بالمجال الإعلامي فيما يلي:**

١. تبني الدولة الصومالية لاستراتيجية إعلامية تعتمد على تنظيم الحملات الإعلامية والتوعوية لنشر ثقافه التسامح والتعايش مع الآخرين مع ضرورة مراقبه الخطاب الديني في وسائل الإعلام ومراقبه مواقع التواصل الاجتماعي ومراجعة الكتب الدراسية والمراجع الموجودة في المكتبات.

٢. ضرورة تنبيه وتوعيه أولياء الأمور لأبنائهم ومراقبة سلوكهم وعلاقاتهم بالآخرين وخاصة الأصدقاء خشية أن يختلطوا ويتعرفوا ويتواصلوا بأصحاب الفكر المتطرف من خلال الوسائط الإعلامية المتعددة ووسائل التواصل الاجتماعي التي أضحت منصات للتعارف والتواصل بين الجيل الحالي من الشباب.

٣. تشكيل لجان مناصحة ورقابة من العلماء الوسطيين المعتدلين وعلماء النفس والاجتماع لمحاورة ومناصحة ومتابعة معتنقي الفكر المتطرف ومناظرتهم وتنويرهم بخطورة الوقوع في التطرف والانحراف الفكري.

٤. إصدار القوانين والتشريعات الإعلامية التي تجرم خطاب الكراهية والتطرف العنيف مثل قانون نبذ خطاب الكراهية في الصومال وإثارة النعرات المذهبية والعرقية. وتعاقب كل من يقوم بدعم وتمويل الأفكار المتطرفة والإرهابية.

٥. تعزيز الإعلام الأمني عبر مراقبه العناصر المشبوهة لمعرفة تحركات وأنشطة المشبوهين ومراقبة الأموال المتدفقة من الداخل او القادمة من الخارج والتي تمول الجماعات المتشددة.

خاتمة

من خلال كل تقدم من عرض وتحليل لقضية الإرهاب والتطرف في الصومال وعلاقة ذلك بعمقها العربي الأفريقي وتأثيره على مجريات الأمن الإنساني بصورة عامة والأمن الفكري بدرجة خاصة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة والأساسية والتي يمكن إجمالها في الآتي:

١. كشفت الدراسة بأنّ الحركات الإرهابية والمتطرفة في الصومال وامتدات علاقتها مع الحركات الجهادية في المحيط الإقليمي العربي الأفريقي، ما تقوم به من أعمال وأنشطة إرهابية ومتطرفة يعتبر أكبر وأخطر مهدد للأمن الإنساني في المنطقة عامة والصومال بصفة خاصة، حيث أثرت هذه الأعمال الإرهابية في تقويض سلامة الإنسان وأمنه الشخصي وأمن الدولة وأمنه التعليمي والصحي والغذائي والبيئي، وأمنه الفكري والاجتماعي والإقتصادي، حيث لا حياة في وجود الإرهاب.

٢. توصلت الدراسة إلى أنّ الصومال ودول المنطقة تعاني من ضعف الأمن الفكري حيث تعاني من وجود مشكلات معقدة فيما يتصل بسلامة الفكر والمعرفة والاعتقادات، وخلفيات التدين المغشوش والتعصب المذهبي، وعدم وجود رؤى وسياسات لمعالجة عقبات وتحديات الأمن الفكري من جذورها، خاصة فيما يسهم المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالأمن الفكري والأمن المعرفي.

٣. أبانت الدراسة بأنّ دول العمق العربي الأفريقي عامة، والصومال خاصة تعاني من وجود عدم استقرار في بيئتها الإستراتيجية الداخلية حيث يعوزها الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي والصحي والصحي والأمن العسكري، ولذلك فهي بيئة داخلية مضطربة، ساعدت على تهيئة بيئة وأجواء مناسبة لظهور الحركات الإرهابية المتطرفة وخلق كل أسباب مهددات الأمن الفكري ومن ثمّ كل سلسلة الأمن الإنساني في الصومال ودول المنطقة المتفاعلة معها عربياً وأفريقياً.

٤. أفادت الدراسة بأنّ انتشار وشيوع الفكر المنحرف والمتطرف في أغلب دول العربية وبخاصة الصومال التي توجد في محيط تأثيرات دينية وعقائدية خصبة للتطرف والإرهاب، فالفكر والعقيدة السلفية من السعودية واليمن، والإخواني من مصر والسودان، هذا مع وجودها في جوار مسيحي متنفذ سلطوياً في كل من أثيوبيا وكينيا، وليست ببعيدة من إرتيريا. ولعلّ كل ذلك كان محفزاً ومشجعاً لتغلغل وسيطرة وانتشار الحركات الإرهابية المتطرفة، وإضعاف فرص تحقيق أمن فكري والوصول إلى أمن إنساني مستدام.

٥. كشفت الدراسة عن مدى ضعف التعاون الإقليمي والدولي الجاد في مواجهة الحركات الإرهابية والمتطرفة، إذ لا يمكن فهم عدم قدرة تحالفات إقليمية ودولية وامكانياتها

على محاربة والقضاء على هذه الحركات الإرهابية المتطرفة.

٦. توصلت الدراسة إلى وجود علاقات وصلات إقليمية ودولية لهذه الحركات كحركة الشباب المجاهدين الصومالية التي لها قيادات تنظيمية أجنبية في بعض الدول مثل جزر القمر والسودان، كما لها علاقات بتنظيمات الساحل والصحراء في العمق العربي الإفريقي خاصة الحركات المنتشرة في ليبيا وجنوب الجزائر في الحدود مع مالي والنيجر، كل ذلك في إطار علاقتهم بالتنظيم الدولي للقاعدة وداعش، حيث تمثل هذه العلاقة والارتباطات خطط الامتداد المادي والعسكري، وعمليات التخطيط والإدارة والسياسات والاستراتيجيات التي تتبناها هذه الحركا.

٧. كشفت الدراسة أنّ انتشار وتغلغل الحركات الإرهابية والمتكرفة وقوة حركتها ونشاطاتها، قد عطلت وأخرت كل عمليات التنمية، وذلك لتعاظم الخوف وهروب رأس المال المادي والبشري من الدخول في أي جوانب تنموية، وقد ظهر ذلك في الصومال بوضوح تام وملموس والتي تعاني من عدم أو ضعف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقد أفقد ذلك الصومال وكما هو الحال في كل الدول العربية الإفريقية أدنى مقومات الأمن الإنساني.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

١. ضرورة وضع وتبني خطة مرحلية واستراتيجية خاصة بمعالجة مهددات الأمن الفكري ذات الصلة بمواجهة الإرهاب والتطرف ومن ثمّ تحقيق الأمن الإنساني على المستوى العربي مع مراعاة خصوصية كل دولة كالحالة الصومالية مثلاً.

٢. ضرورة مراجعة سياسات التعاون العربي والجهود العربية في مكافحة الإرهاب والتطرف والتي تميزت بالتراجع والضعف، وظهر ذلك جلياً في ضعف الجهود العربية في الصومال مقارنة بجهود دول ومناطق عالمية وإقليمية أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبوبكر، عمر إيمان،» تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال.. التحديات والانجازات»، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨.

٢. أحمد، محمد عمر،" خريطة الحركات والقوى الإسلامية في الصومال"، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٩م، الرابط:http://madarik/Statellite/servlet/net.islamonline.

٣. العنزي، عواد بن سبت ، الهاجري ، محمد بن رمزان ،»**تنظيم القاعدة وداعش: حقيقته**

واهدافه و اثاره على الامة»، محاضرات مفرغة بموقع ميراث الانبياء، الموقع الالكتروني: www.miraath.net

٤. الهذيلي، ماجد بن محمد بن علي ،»**مفهوم الامن الفكري-دراسة تأصيلية في ضوء الاسلام»**، رسالة ماجستير في الثقافة الاسلامية، السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.

٥. تمام همام تمام «تطور الجهاد الوطني في الصومال ١٩٠٠-١٩٦٠»، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٦. توفيق، نرمين محمد، حركة الشباب المجاهدين بالصومال وعلاقتها بالقاعدة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.

٧. الخطاب الرسمي للسيد شريف شيخ أحمد، رئيس جمهورية الصومال أمام الدورة العادية الخامسة عشر لقمة الإتحاد الأفريقي المنعقدة في كمبالا ، أوغندا في الفترة ما بين ٢٥ – ٢٧ يوليو ٢٠١٠م.

٨. رامي، تيسير فارس ،»**الامن الفكري في الشريعة الاسلامية»**، رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الاسلامية، ٢٠١٢.

٩. سعيد، محمود شالت، الحرفش، خالد بن عبد العزيز، «مفاهيم أمنية»، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط ١، ٢٠١٠.

١٠. شقير، شفيق،» **الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية»**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤، الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net.

١١. شيخ نور، أبوبكر» التربية الاستعمارية وأثرها على التعليم الصومالي ١٨٨٥-١٩٦٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

١٢. شافعي، عبدالواحد،»تجربة المحاكم الإسلامية تأليف الخصوم» في الإسلاميون في الصومال، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب الثاني والأربعون، الطبعة الأولى، يونيو ٢٠١٠.

١٣. عبدالعال، على السلفية في الصومال.. بدايات النشأة ومآلات الواقع، «في الإسلاميون في الصومال، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب الثاني والأربعون، الطبعة الأولى، يونيو ٢٠١٠.

١٤. عرب ، كمال الدين شيخ محمد ،**"التنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية"**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، ٢٠١٤، الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net.

١٥. غولي، عبدالقادر: الثقافة السياسية في الصومال، جدلية التحول الديمقراطي وبناء الدولة ١٩٦٠-٢٠٢٠، القاهرة، مطبعة

دار المعارف الحديثة، ٢٠٢٢.

١٦. قنـاة الجزيرة، برنامج لقـاء خاص، مع الرئيس الصومال حسن شيخ محمود، مارس ٢٠٢٣م، الموقع الاكتروني:

https://www.aljazeera.net/amp/news/2023/3/6

١٧. كاتـب، عبدالقـادر عمـر،" الدولـة الإسـلامية: تباين الصورة لدى الجماعات الإسلامية في الصومال، في الإسـلاميون في الصومال، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتـاب الثاني والأربعون، الطبعة الأولى يونيو ٢٠١٠م.

١٨. مكي، حسن مكي" السياسات الثقافية في الصومال الكبير(قرن أفريقيـا) ١٨٨٧-١٩٨٦، ط١، (الخرطوم، دار المركز الإسلامي، ١٩٩٠م)

١٩. محمـد الهـادي، محمـد الأميـن ،"الإسـلاميون في الصومال: النشأة والتطور" " في الإسـلاميون الصوماليون من الهامش إلى مركز الأحداث، تقرير نصف سنوي، القاهرة، مداد للنشر والتوزيع، السنة الأولى، العدد الأول، يناير ٢٠١٠م.

٢٠. مقابلة الباحث مع الدكتـور محمد أحمد شيخ علي، وزير الأمن الداخلي بجمهورية الصومال الفيدرالية، تمت المقابلة بمكتبه في ٧ أكتوبر٢٠٢٣م.

The intellectual security strategy to confront terrorism and extremism and its impact on human security in the Arab-African depth
Somalia case study

Abdulkadir Guulane

Abstract

This study deals with the topic of "Intellectual Security Strategy to Counter Extremism, Extremism, Violence and Terrorism in the Arab-African Strategic Depth," by focusing on the study of the case of Somalia in the period between 1991-2023 AD, which has influential extensions in this depth. The importance of this study comes in its treatment of the phenomenon Extremism and terrorism in Somalia have taken on deep-seated dimensions and forms, and have eluded studies and research, especially the absence of policies and strategies that could lead to finding opportunities for a solution. Accordingly, the study aimed to identify the reasons that contributed to the spread of terrorism and extremism and its movements, such as the emergence of an extremist movement. Such as the «Mujahideen Youth», and its connection to the lobby of similar movements in the Arab depths in general and the Arab-African region in particular, despite the fact that the Arab society, of which Somalia is considered one, is distinguished by a society whose people enjoy civil peace and cultural homogeneity, and the Somali situation is more special in that it is distinguished by the unity of religion and language, as it seeks. The study also aims, in general, to shed light on intellectual security in accordance with an integrated vision and awareness of the requirements of the current stage to confront extremism, fanaticism, and terrorism by developing a strategy for intellectual security in Somalia, which can be applied to similar Arab cases. The problem of the study revolves around the penetration of terrorist and extremist movements, their control over Somalia, and their communication and interference with the movements of the Arab-African depth and even the global world, which led to the spread and rooting of terrorism and extremism, both vertically and horizontally, and then the spread and adoption of extremist and terrorist thought among Somali society and some of the neighboring Arab and African countries, all This is in the context of the connection with Al-Qaeda. This leads us to ask the following question: To what extent can an intellectual security strategy be developed to confront extremism and terrorism in Somalia and its Afro-Arab extensions? The researcher relied on the historical, descriptive, analytical and case study method (Somalia and the Arab-African depth) and used tools such as observation and interviews as a field study. The study concluded that it is necessary to adopt a strategy for intellectual security that works to address the roots of extremist and terrorist ideology in Somalia, especially that adopted by the Al-Shabaab Mujahideen movement among Somali society and its Arab and African neighborhood.